

نداء الصورة

في إطار الحملة الترافعية التي تقودها الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة، و على إثر اللقاءات الوطنية التي نظمتها في مدن كل من الدار البيضاء ، فاس، المحمدية، و بعد لقاءات الترافع التي نظمتها مع مجموعة من الأحزاب السياسية و مع وزارة الداخلية، انعقد يوم 20 غشت 2011 بالصويرة اللقاء الوطني الرابع بحضور مكونات الحركة و عدد من الفعاليات المحلية و الهيئات السياسية و النقابية و بعض المستشارات الجماعيات و بعض النساء المقبلات على الترشح للاستحقاقات التشريعية المقبلة.

إن المشاركون و المشاركات في أشغال هذا اللقاء إذ يعبرون على استيائهم /هن التام من مضامين القانونين التنظيميين المتعلقين بالأحزاب السياسية و مجلس النواب و اللذين جاءا مخالفين لروح و منطوق الدستور الجديد، يؤكدون مواصلة الترافع من أجل تفعيل خلاصات اللقاءات الوطنية السابقة و يعلنون للرأي العام المحلي و الوطني مايلي :

- تشبثهم /هن بالمطلب الأساسي للحركة و المتعلق بضمان اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الكفيلة بإدماج المناصفة في كافة العمليات الانتخابية من أجل ولوج سليم للنساء في مراكز القرار السياسي أيا كان نمط الاقتراع.
- دعمهم / هن و مساندهم / هن لتعزيز المشاركة السياسية للشباب و الشبابات ، الرجال و النساء بما يضمن تجدد النخب البرلمانية و يخدم تعزيز مقومات الديمقراطية المنصوص عليها دستوريا.
- تشبثهم / هن باللائحة الوطنية و اللوائح الإقليمية لدعم مشاركة هادفة للنساء في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة
- إصرارهم / هن على متابعة مستجدات القوانين التنظيمية المعروضة على التصويت داخل البرلمان.
- استعدادهم / هن الدائم لخوض كافة الأشكال النضالية المشروعة للدفاع عن ديمقراطية المناصفة و التنزير الديمقراطي لمضامين الدستور الجديد.
- دعوته مختلف الإطارات و الحركات الديمقراطية و جمعيات المجتمع المدني و مختلف الفعاليات لتحمل مسؤولياتها في الدفاع عن قيم الحداثة و الديمقراطية و التصدي لمختلف الإجراءات التي تروم الالتفاف على الحقوق الإنسانية للنساء.

عن اللقاء الوطني الرابع

سكرتارية الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة